

الجنة نشر المؤلفات النيمورية

ضبط الاعلام

بقلم

عَالَمِ الْحَقِّ الْمَغْفُورِ لَهُ

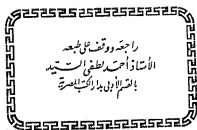
احمد تیمور بابا

[الطبعة الأولى]

حقوق الطبع محفوظة للجنة

القاهرة ١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧

طبع في مطبعة دار احياء الكتب العربية
للسيد بها عيسى الباني الحسيني وشركاه



راجعته ووقف على طبعه
الأستاذ أحمد لطفى السيد
بالقسم الأدبى بدار الكتب المصرية

الاهداء

الى صاحب الفضل السابغ على العلم وأهله

المفطور له احمد تيمور باسا

نهري ثمرة فضله

[اللجنة]

لجنة نشر المؤلفات النيمورية

للمغفور العلامة المحقق أحمد تيمور باشا
برئاسة سعادة الشيخ المحترم خليل ثابت بك المدير العام بحريه المقطم

في العام المنصرم؛ رأى جماعة من أنصار العلم واللغة؛ والعارفين بقدر المشتغلين بالعلم والفضل، في مصر والبلاد العربية، أن يعربوا عما تجيش به نفوسهم من هذه الناحية، فألفت منهم لجنة، عهد إليها في عداد حفلة تذكارية، اشترك فيها الشعراء والخطباء والكتاب في مصر وسائر الأقطار العربية والشرقية، تمجيداً لذكرى العالم الحق المغفور له أحمد تيمور باشا، وشملت بالرعاية السامية رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول نصير العلم والعلماء. فأوفد جلالته - حفظه الله - لحضورها حضرة صاحب العزة عبد العزيز بدر بك الأمين الثاني لجلالته في ذلك الحين، وكانت رئاسة الحفلة يومئذ لسعادة الشيخ المحترم العالم خليل ثابت بك عضو مجلس الشيوخ والمدير العام لجريدة المقطم، فجاءت بمن اشتركوا فيها من رجال العلم والأدب، وذوى الفضل والمسكاة، مظهراً للشعور بالفضل، والتكريم لصاحب الذكرى.

وقد رأت اللجنة إتماماً لمهمتها؛ أن تذيع ما ألقى في هذه الحفلة الكبيرة من خطب وقصائد، وأن تجمع ما لم يذع في كتاب سمته «ذكرى أحمد تيمور باشا» وما كادت تظهر طبعته الأولى، حتى تلقفتها أيدي الأدباء والقراء من سائر الأقطار، ومختلف الأمصار. فنفدت في مدة يسيرة.

وقد رأت اللجنة بعد أن أحيت ذكراه أن تبدأ بنشر مؤلفاته التي تركها مخطوطة بقله السيال ولم تطبع . فألفت لجنة فرعية سمّتها « لجنة نشر المؤلفات التيمورية » برئاسة سعادة الشيخ المحترم العالم خليل ثابت بك رئيس لجنة الاحتفال ، وكانت باكورة عملها نشر كتاب « ضبط الأعلام » وهو هذا الذي نضعه بين يدي القارئ . وعهدت بالإشراف على مراجعته وطبعه في مطبعة دار إحياء الكتب العربية ؛ إلى الأستاذ أحمد لطفى السيد المحرر بالقسم الأدبي بدار الكتب المصرية ، فجاء آية في الإتقان ، وجمال الطبع ، مما يشهد لهذه المطبعة بالدقة والتحرى والنظام . وإنا لنشكر لكل من أسدى إلى اللجنة يداً في إخراج هذا الأثر النفيس ، كما نعتقد أن في إخراجه على هذه الصورة جزاءً وفاقاً لما قدمه الفقيد الكريم من أياد بيضاء على العلم والأدب ؟

سكرتير لجنة النشر للمؤلفات التيمورية

أحمد ربيع المصرى

مقدمة

بِغَلَمٍ

إِلَى الْمَلِكِ الْحَقِّقِ الْمَغْفُورِ لِلَّهِ

أحمد تيمور بابشا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الأول — في ترتيب الكتاب .

الفصل الثاني — في مصادره مرتبة على حروف المعجم (يوصف فيها كل كتاب وترتيبه^(١)) .

الفصل الثالث — فيما جرى عليه النسبون في سياق الأسماء في النسب من ذكر الرجل ثم أبيه ثم جدّه الخ . وقد ينسبون للجدّ أو أحد الجدود إذا كان مشهوراً . واذا ذكر قول المؤرخين ابن عثمان عن كل سلطان عثمانى

(١) عثرنا في كتاب ضبط الأسماء والنسب بخط مؤلفه على البيان التالي :

بيان الكتب التي أخذنا ما فيها في كتاب ضبط الأعلام ولم نذكر ما فيها في هذا الدفتر [أي دفتر ضبط الأسماء] لأن تراجيحها مرتبة على الحروف يسهل الاهتداء إليها أو بها فهارس لما ضبط فيها . العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين للقاسي ، الجزء الأول والرابع مرتب على الحروف رقم ٨٤٩ تاريخ تحفة الأبيّة في ذكر من نسب إلى غير أبيه للفيروز آبادي رقم ١٣٩ مجاميع ص ٢٣٦ من المجموعة ، ونسخة أخرى مع ديوان أبي طالب رقم ٣٥٧ شعر مرتب على الحروف .

رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر العسقلاني رقم ١٣١٦ تاريخ مرتب على الحروف :

قضاة مصر لعلي بن عبد القادر الطوخي رقم ١٣١١ تاريخ بأوله فهرس لضبط الأسماء .

تذكرة الطالب النبیه بمن نسب إلى أمه دون أبيه لأحمد بن خليل اللبودي الدهشقي رقم ١٤٠٧ تاريخ مرتب على الحروف وبأوله فهرس أيضاً .

والمنسوبون إلى أمهاتهم وانظر مصطلحاتهم في ذلك في المشجر
الكشاف رقم ١٢٠٦^(١) تاريخ في أواخره . وأما ذكر النسبة وترتيبها
فسيأتى في فصلها — أو الأولى ذكره هنا . ويُتسكّم هناك عنها من جهة
اللغة — وانظر ذلك في ص ١٦ من تهذيب الأسماء للنووى طبع أوربة .

الفصل الرابع — في كتابة ابن بغير ألف وكتابتها بها في أول السطر وانظر كتابا
في النحو للجرجاني في المجموعة رقم ١٩٩ مجاميع فانه يقول : بكتابتها
بغيرها أول السطر ، أو يكون هذا النص في غيره . واذكر الألف التي
ثبتت إذا ذكرت الأم بعد الأب .

الفصل الخامس — فيما اعتمده الأئمة في الضبط بالحروف كالمعجمة والمهملة والمثناة الخ
واذكر ذكر ذكر بعضهم الهاء عن التاء المعقودة واصطلاح العلماء في
الحركات وألقابها وتساهل الكوفيين فيها واللغويين بذكرهم الرفع
بدل الضم الخ واذكر ما اعتمدناه نحن في ذلك . واذكر كتابة بعضهم
إسحق وهرون والقسم الخ هكذا . واذكر قول بعضهم الزاى المعجمة
وأن ابن خلكان يقول ذلك لأنه يرسمها الزاء . وتعرض لواو عمرو .
وتسكّم على عدم نقطهم وشكلهم في المراسلات الخ . واستطرد لذكر
الثلاثاء وكتابتها الثلاثاء وثلاثاء في ثلاثمائة والواو في مثل رؤوس
ومُرَجَّوْن .

الفصل السادس — في العكَم وأنه منقول ومرتبجل .

(١) كل الأرقام الواردة في هذا الكتاب هي أرقام رصيد الخزانة النيبورية .

الفصل السابع — فى الأعلام المركبة تركيباً مرجحياً .

الفصل الثامن — فى الأعلام الحكيمية .

الفصل التاسع — فى الأعلام الأعجمية وحكم تعريبها .

الفصل العاشر — فى الأعلام المختومة بِوَيْه .

الفصل الحادى عشر — فى لطائف فيما انفرد بضبطٍ فى الأعلام .

الفصل الثانى عشر — فى التسمية بمحجوب الأسماء ومكروها وسببه وانظر ص ١٤

من تهذيب الأسماء للنووى طبع أوروبا .

الفصل الثالث عشر — فى لطائف فيما قلّ التسمى به فى بعض الأزمان أو كثر

كمحمد فى الجاهلية وموسى لم يتسم به وأيوب لم يذكره أهل اللغة .

الفصل الرابع عشر — فى تكرر من الاسم الواحد عدة مرات فى النسب الواحد

واذكر استطرادا من هذا الخ .

الفصل الخامس عشر — فى ما غيروه فى الأسماء اضطراباً فى الشعر .

الفصل السادس عشر — فى أسماء مشتركة بين النساء والرجال كهند وأسماء وخالد

وجعفر .

الفصل السابع عشر — فى اللقب .

الفصل الثامن عشر — فى الألقاب المضافة للدين أو الدولة .

الفصل التاسع عشر — فى ألقاب تكريم انفرد بها أناس كشيخ الإسلام والقاضى

واستطرد لذكر أشياء من هذا القبيل وإن لم تكن منه . وقاضى النيل

لابن أبى الرّداد وانظر كراس ضبط الأسماء فى حرف الراء .

الفصل العشرون — في الكنى واذكر الغالب على محمد أبو عبد الله عند المغاربة . وإذا استطردت إلى ذكر كنى الحيوان راجع كراس خلق الحيوان ففيه ذلك .

الفصل الحادى والعشرون — في النسبة واذكر بعض الشاذ منها . أما ترتيب النسب الخاصة بعد العامة كالهاشمى بعد القرشى فقد مضى ذكره في الفصل الثالث أو الأحسن ذكره هنا ويشار إليه هناك .

ترتيب الكتاب

لما كان قصدنا التسهيل على المطالع في الكشف عما أراده وتقريره إليه راعينا في ترتيب الكتاب الأمور الآتية :

(الأول) أننا رتبناه على حروف المعجم على ترتيبها المعروف في المشرق ، مع مراعاة الحرف الثاني والثالث وما بعدها في الكلمة . وعددنا الحرف المشدد حرفين كما في غزال بالتخفيف ، وغزال بالتشديد : فإننا نذكر الأول في الغين مع الزاي والألف ، والثاني في الغين مع الزاي والزاي . فان كان وارداً بالضبطين ذكرناه في الخفيف وتسكنا عليه . ثم نعيد ذكره في المشدد ونحيل على موضع الكلام عليه بأن نقول (أنظره في كذا) وإذا اشتركت أسماء في الحروف واختلفت في ضبط الأول فأتى أذكر المفتوح والمكسور ثم المضموم .

(الثاني) أننا لا نعد في الحروف ألفاظ الأب والابن والأخ والأخت والأم وال بنت والجد والعمة والخال وذو وذات وأداة التعريف ، فنذكر الاسم المضاف إلى أحدها كما لو كان عادياً عنها ، مثال ذلك أبو نواس فأتى نذكره في النون ، وابن السمان في السين ، وذو الرمة في الراء ، وهلم جرا .

(الثالث) لما كان التحريف شائعاً في الأعلام وورد كثيراً منها على غير وجهه في الكتب صار من المعتذر على الناظر في كتابنا الاهتداء إلى طليعته لعدم وقوفه على صحة اللفظ ، رأينا أن نذكر في الغالب الاسم في حرفه على ما اشتهر به من

التحريف ثم نُحيل على موضع الصواب فيه ، هذا فيما وقفنا عليه من ذلك ، وإلا فلا سبيل إلى الإحاطة بهذا النوع . على أننا إنما نذكر ما اشتهر تحريفه أو وقع في كتاب مشهور ولا نلتزم ذلك أيضاً .

(الرابع) أننا لا نراعى الترتيب في الزمن عند ذكر شخصين فأكثر اتفقوا في الاسم الذي ننصّ على ضبطه أو في اللقب أو الكنية أو النسبة كما في لفظ (العسكري) فإننا نذكر من اشتهروا به من غير مراعاة هذا الترتيب . والسبب في ذلك أننا كنا قدينا من عثرنا عليه بهذه النسبة، ثم صرنا نُلحق به كل من عثرنا عليه بعد ذلك ، وقد يكونون متقدمين عليه في الزمن ، ولم نجد فائدة في تغيير الوضع بالتقديم والتأخير . إذ الكتاب ليس بكتاب طبقات وإنما المقصود منه الضبط .

كما أننا لا نستوفي كل من عرف بنسبة أو لقب أو اسم أو غيرها لأنه لا سبيل إلى الإحاطة بذلك بل تقتصر على المشهورين فقط الذين وقفنا على نصّ في ضبطهم . ولا نذكر كل من نسب إلى بلد أو حرفة ولم يشتهر بهذه النسبة وإن كان في نفسه مشهورا كابن بناته فانه مصري ولكن لم يشتهر بهذه النسبة ولم تغلب عليه ، فإذا أفردت وقيل قال المصري لا ينصرف إليه بخلاف مثل الصفدي والحلي .

(الخامس) أننا نكتفي في نسب الشخص بذكر أبيه وجدّ غالبا إلا إذا كان ذلك غير كاف للتعريف به أو كان في الأسماء ما يحتاج إلى ضبط ووقفنا على نصّ فيه فإننا في هاتين الحالتين نسوق من نسبه بمقدار ما تدعوا الحاجة إليه ونكتفي في هذه الأسماء بضبطها بالقلم فقط في سياق هذا النسب ونذكرها في حروفها بالنصّ على ضبطها ونقول هو والدفلان المذكور في حرف كذا أو أحد جدوده أو نحو ذلك ونقتصر في هذه الأسماء على اسم الذاكر للضبط باختصار اكتفاء بما ذكرناه من

التفصيل في الاسم الذي أحلنا عليه وليعلم أنه ذكر ضبطه في كلامه على ترجمة الحال عليه . وأما إذا وجدنا النصّ لآخر ذكرنا اسمه فيه واسم كتابه .

(السادس) أننا قد نذكر أسماء لم نقف في ضبطها إلا على تعيين الحروف دون النصّ على الحركات فاثبتناها رجاء أن نُظفّر بضبط حركاتها بعد ذلك فنلحقه بها ولا يخفى أن في تعيين الحروف فوائد لا تُقدّر في الأمان من التصحيف فيها . وقد نذكر رأينا في حركاتها أن ظهر لنا فيها شيء . ولسكننا نجعل المطالع في حلّ من الأخذ به أو تركه .

(السابع) أننا نعزو كل قول لقائله ونذكر كتابه الذي نقلناه عنه وقصدت بذلك التسهيل على من يروم الوجوع إلى أصل النقل للثبوت منه وإذا ذكرنا اسم الشخص ونسبه وميلاده أو وفاته ثم أعقبناه بقولنا (قال فلان في الكتاب الفلاني كذا في ضبطه) فاعلم أن ما تقدّمه من النسب والميلاد والوفاة وغيرها منقول عن هذا الكتاب وإلا أعقبناه بقولنا كما في كتاب كذا إن كان ما تقدّم عنه والضبط عن غيره . إلا في ابن خلكان فإننا لم نلتزم في الغالب ذكر كتابه وفيات الأعيان لشهرته بل نقصر على قولنا (قال ابن خلكان) .

(الثامن) أننا إن أردنا نقل عبارة بنصّها نُضَبِّبُهَا بهلالين صغيرين في أولها وبآخرين في آخرها وقد نقول بعد ذلك انتهى أولا نقول لنَدِلْ على أن ما بين العلامتين كلام من نقلناه عنه بلفظه . وإذا لم نفعل ذلك فاعلم أن العبارة منقولة في الغالب بالمعنى . وإذا أردنا تحقيق شيء ظهر لنا صدرنا كلامنا بلفظ (قلت) مضبباً بهلالين كبيرين كما ترى .

(التاسع) أننا كنا نودّ ذكر عدد الجزء ورقم الصفحة من كل كتاب ننقل زيادةً في التسهيل على من يروم الرجوع إليه ، لولا أنّ النسخ المخطوطة ليست على نمطٍ واحد كما لا يخفى ، والمطبوعات قد تتعدّد طبعتها ، فنهجنا لذلك نهجاً آخر تعمّ به الفائدة ، وإن لم يبلغ في التسهيل مبلغ ذكر الأجزاء والصفحات ، وذلك أننا نذكر الطبعة أو الباب أو الفصل ونحوها ، مع نصّنا في الغالب على موضع هذا النقل ، إن كان في الأوّل أو الوسط أو الآخر ، هذافي الكتب المرتبة هذا الترتيب ، وأما في الكتب المرتبة على حروف المعجم ، فلا نلتزم فيها بشيء من ذلك ، اكتفاءً بذكر اسم المترجم ، واسم أبيه وبقية نسبه لسهولة الرجوع إليه في حرفه من ذلك الكتاب . وأما الكتب اللغوية ، فأنا غالباً نذكر المادة التي نقلنا عنها ، ونلتزم ذلك حتماً في اللفظ المذكور في غير مادته . فإذا تكرّر النقل عن الكتاب في الترجمة الواحدة فأنا لا نكرر هذا الالتزام ، بل نكتفي بذكره في أول الكلام فقط . وأما الكتب الغير المرتبة وما أشبهها من التذاكر والكنائس والحاميع ، فقد اكتفينا عند النقل عنها بمجرد العزو إليها ، وعذرنا فيه واضح غير أننا لم نأل جهداً في تقريب ما فيها على المطالع ، ولم نترك وسيلةً في ذلك إلاّ توصلنا بها .

(العاشر) إذا ذكرنا تاريخاً أو قرناً بالاطلاق فنريد الهجري ، وإذا أردنا الميلاديّ ألحقنا بعده . (م)

يقول الواقف على طبع هذا الكتاب ، الفقير إلى الله تعالى أحمد لطفي ابن السيد : هذا ما انتهى إلينا من مقدّمة العلامة أحمد تيمور باشا لكتابه « ضبط الأعلام » ومنه يُعرف أنه - طيّب الله ثراه - وضع « تصميم » مقدّمة ضخمة فرّغ مودّاه ،

وميز أقسامها ، كما يشير إلى ذلك في تضاعيف الكتاب نفسه . كما يُعلم أيضاً أن المؤلف رحمه الله لم يستوف هذا الكتاب تأليفاً وإعداداً ، لأنه تركه جزأيات « فيش » غير مرتبة من جهة ، ولأنه كما يُفهم من سياق المقدمة وتعداد ردوس مواضيعها ، قد أعدّ ليسكون كتاباً كبير الحجم ، ضخم الجرم ، من جهة ثانية . وأقربُ إلى الصواب أن المرحوم تيمور باشا ، قد عدّل عن الإفاضة في مقدّمة ضبط الأعلام ، إلى التوسّع في مقدمة كتابه « ضبط الأسماء والنسب » لتشابه موضوعيهما ، فترك المقدّمتين كليهما في حاجة إلى إعمال القلم ، وكذّ الذهن ، وتسريح الخطاطر .

رحم الله المؤلف رحمة واسعة . وجزاه عن العلم وأهله الجزاء الأوفى ؟

احمد لطفي السبر

القاهرة في { ربيع الأول ١٣٦٦ هـ
يناير سنة ١٩٤٧ م

المحرر في القسم الأدبي بدار الكتب المصرية

يطلب الكتاب من :

بالقاهرة	دار جريدة المقطم
بدار اللجنة ٣٠ سكة الشيخ سليمان بجوار	والأستاذ أحمد ربيع المصري
متحف فؤاد الصحى بمبايدن	سكرتير اللجنة التيمورية
بسيدنا الحسين تليفون ٥٠٨٥٦ - القاهرة	ودار إحياء الكتب العربية

ومن المكتبات الشهيرة بمصر والأقطار العربية